فلسفة القانون

المنطق وطرائق التفكير

من كتاب «أصول القضاء وطرائق التقاضي» تأليف الاستاذ فابريحيت

تعريب القانوني الضليع

الاستاذ عباس فضلي

(الاستاذ عباس فضلي)

الاستاذ عباس فضلي ، مدرة نابه ، اشتغل زمنا غير يسير في سلك القضاء ، ولكن أبت عليه نفسه الا أن يسمو بالاعمال الحرة ، فترك وظيفته ، والتحق بزملائه المحامين الاجلاء ، حتى يبرهن لشبابنا على أن العمل يسمو بالعاملين .

وقد عرب بعض كتب التشريع — لم تطبع بعد — وآثرنا منها بذلك الفصل الممتع.

و « المعرفة » تشكر له ما أتحف به قراءها وكا

المحرر

المنطق هو فن تصور الاشياء على حقيقتها ، وهو يشتمل في الحقيقة على أربعة فروع منفصلة : فن التفكير — فن الاثبات — فن التصور — فن الحكم .

وهنا نرى أن من ألزم ما يجب أن نشير اليه ، هو أن تطبيق علم المنطق في المسائل القضائية لا يسير دائماً على مقتضى قواعد المعقول البحتة ، بل تقيده قواعد معينة سنها الشارع وارتضاها.

وفن التفكير في مسائل القضاء : هو القواعد التي يستخلصها المنطق من القوانين الوضعية والتي ينحصر بها مجرى توجيه الفكر — وما كياسة القاضي وحذقه إلا أثراً من آثار قوة الملاحظة وتمحيص الفكرة ودراسة أوراق الدعوى — وهذا شأن كبار المحققين ومشاهير رؤساء محاكم الجنايات .

والاعتقاد بأن هاتين الصفتين هما من المواهب الطبيعية ليس مما يوافق الحقيقة وعين الصواب فى كل حال ، فأنه وإن صدق أن بعض الأشخاص توجد فيهم هاتان الصفتان، إلا أنه من المسلم به أن الواجب لاستكمالهما أن يعمل الانسان على تنميتهما ، والمنطق هو الذى يوصل إلى اكتشاف الحقيقة ، وإذا ماطبق هذا العلم فى صناعة القضاء سمى منطق الأحكام ، ويقال لمن اتصف به: إنه رجل فيصل فاروق ، يميز بين الحق والباطل .

وقد قال «استوارت مل» : وفى الحق ليس هناك فن للملاحظة ، وقد تكون هناك قواعد لها ، ولكن هذه القواعد شأنها شأن الاختراع ، وهى مجرد إرشادات تعد العقول للملاحظة والابداع ، فهى لا تعلم الناس خلق الأشياء ، وإنما تخلق فيهم القدرة على ذلك ، فهى صناعة تقوية الأعضاء وليست صناعة استعمالها، ومن هنا يتضح أنه يجب فى كل قاض أن يكون مفكراً، ومعنى التفكير ، هو أنه يستجمع فى رأسه أفكاراً، أو بطريقة أخرى، أن يستعمل عقله فى تدبر ما حوله . ومن خواص التفكير ، العلم ، ومعنى العلم، هو أن تكون الخواطر التى تعرض للانسان متفقة مع الواقع ، أعنى الحقيقة الراهنة عن النزاع المطلوب حله ... والخواطر وليدة التأمل أو كما قال بحق «بوسويه» : إن الفكرة هى التى تصور لنا حقيقة الشىء الذى فى المخيلة — فالأفكار إذن هى نتيجة تشغيل العقل ، ومن ثم يجب علينا أن نعرف طريقة التفكير وليس الذكاء Intelligence كما فهمه ، أن يعرف الانسان نفسه ، وإنما هو قوة الفهم وتفتق القريحة والقدرة على سياغة الأراء ، وبالأخص الآراء القانونية، وفى الحق أن كل علم من العلوم الدنيوية أساسه الملاحظة ، وهى قوة النظر إلى الأشياء منفصلة بعد تجريدها مما هى ملتصقة به فى الواقع ، وتدبر الأوصاف منفصلة عن الأشياء المتصفة بها ، ومن ثم نشأت الآراء المجردة، ولا يوجد الشىء مجرداً إلا فى المخيلة، وهذا ما عناه علماء المنطق فى قولهم « فهمك الشىء فرع عن تصوره » (١) ولا يوجد فى المخيلة إلا المعنويات كما لا يوجد فى عالم المادة والواقع غير الماديات . وقد لوحظ على الفقهاء والمشرعين أنهم كانوا أحد رجلين : رجل يعير المعنويات كل اهتمامه صارفا النظر عما حوله من الوقائع المادية ، أو رجل غلبت عليه المادة فم يترك لعالم المعقول شيئاً ، وكلا الفريقين لا يصح اتباعه لما فى مذهب الفريق الأول من المغالاة وما يشوب مذهب الفريق الثانى من القصور، والأولى أن يتخذ القاضى طريقا وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء (٢)

---

(١) «وصحة الفهم نور يقذفه الله فى قلب العبد يميز به بين الصحيح والفاسد والحق والباطل والهدى والضلال» .

(٢) «لا يمكن المفتى ولا الحاكم من التفقه والحكم بالحق الا بنوعين من الفهم : أحدهما فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والامارات والعلامات حتى يحيط به علما . والنوع الثانى فهم الواجب فى الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به فى كتابه واسان رسوله فى هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر الخ» (أعلام الموقعين جزء أول ص ١٢١)

وفى الحق يجب أن يبدأ بتدبر المسائل ، ثم يعقب ذلك بالبحث فى الحقوق المترتبة عليها ، ويلى التجرد المقارنة ، وهى : بحث العلاقات والصلات التى قد توجد بين شيئين أو أكثر ، أو بعبارة أخرى : هى فى الجملة الملاحظة المتكررة ، وهى بذلك تستدرج المفكر إلى البحث عن العوامل المشتركة ، وهو عمل يشمله التخيل ، فالتعميم من شأنه :

أولا أن يبسط العلم بأن يمكن المرء من أن يجمع تحت قاعدة واحدة عدداً من الآراء المختلفة .

ثانياً : يسهل على كل إنسان استعمال لغته ، وإلا لوجب استعمال اسم خاص لكل شىء على انفراد .

ثالثاً : ربط العلوم، لأنه يساعد على فهم الاشياء بارجاعها إلى أصول عامة .

ومن ملكة التعميم نشأت مبادىء الاختراع و بوادر النجاح . والفكرة العامة هى كل فكرة تنطبق على عدد غير معين من الاشياء ، وتؤلف بينها بالجمع بين أوجه الشبه فيها، وغض النظر عما فيها من مناحى الخلاف ... وفى الغالب، هى ملكة تكتسب بالتربية وتعلم اللغة ، أما فى المسائل القانونية فتكتسب بمباشرة التحقيق والتصور والمقارنة، وهى من ألزم الضروريات فى هذه الشئون، لأنها هى المنشئة للاصول والمبادىء التى منها يبتدىء، وعليها يرتكز التمحيص والتدليل، أو بصورة أوضح، الأصل أو القاعدة هى النقطة الثابتة التى تربط بها أول حلقة من السلسلة. فأصول القانون المدنى هي : دواعى وضع القوانين، ومعرفة الأدلة الحقيقية التى يجب أن يسترشد بها المشرع فى منح الحقوق للأفراد و إلزامهم بالواجبات ... والأدوار التى يجب أن يمر بها العقل — اذا ما أريد فهم أمر من الأمور الاربعة : الاول التصور ، والثانى التدليل ، والثالث التمحيص ، والرابع الحكم . ومعنى التصور: ايجاد فكرة مبدئية ، ثم التعبير عن هذه الفكرة بعبارات أو كلمات ، وهذه الملكة يجب أن تتوفر فى القاضى ، فقد قال « بنثام » : (يجب فى القاضى أن يكون رجل الدنيا و واحدها ، وأن لا يكون غريباً عن العلوم الفلسفية العالية ، و يتحتم عليه على الأقل أن يلم الماما تاماً بالانسان من حيث طبعة خلقه وأخلاقه ، وهو شىء لا يدرك إلى وقتنا هذا فى مدارس الحقوق)

و إذا كان حتما على القاضى أن يكون كثير العمل ، وكان العمل النافع لا يتفق مع تشتيت الذهن الذى تستلزمه مشاغل الحياة المتواصلة ، فانه يجب على القاضى أن لا يعيش خارج المجتمع، و يتجرد منه كلية ، لأنه من الضرورى أن يعرف أحواله حتى يمكنه تصور ما فيه ، والحكم حكما صحيحاً على أفراده ، و بعبارة أخرى: إن من الخطر أن يولى القضاء رجل نظرى محض ، فلن يتسنى للقاضى أن يتبين حقيقة الامور ، و يحلل المسائل تحليلا دقيقاً يسبر به غورها ، و يطلع منه على خبيئتها ، اذا كان بمعزل عن الناس . بل يجب عليه أن يعرف

العوامل الخفية التى يضطرب لها نظام المجتمع، وما يمثل فيه من روايات ، وما للمهزلة الانسانية من دوافع ولدغات ، بل يجب عليه فوق ذلك كله أن يتعظ بها و يتدبرها .

فلا بد للمرء أن يكابد تجاريب الحياة حتى يمكنه أن يحكم بين الناس ، اذ الكمال ما كان يوما من الايام شأن هذا العالم ، ولا كان لقاعدة أن تسرى فيه على اطلاقها ، وما القاضى الا بشر يجوز عليه مايجوز على سائر الناس ، وهو و إن كان من الواجب عليه أن يحيط علماً بالقانون بأكثر مما تحمله الطاقة ، إلا أنه من الضرورى أيضاً أن يكون على علم بالآراء الاجتماعية والاقتصادية التى لها من بعض الوجوه سلطان على العقل الانسانى ، كما أن عليه أن يتفادى فى معاملاته التظاهر باستعمال سلطته، إذا ما تواجد خارج المحكمة ، وأن لا يتناسى حقوق القاضى وسلطته اذا ما جلس بمجلس القضاء .

عباس فضلى

الشخصيات التى أقدرها

(بقية المنشور على الصفحة رقم ١٠٤٢)

فكرة مبثوثة ، أو مثل مضروب ، أو كلمة بليغة ، أو قصة طريفة ، أو عبارة ظريفة، أو بيت شعر تجول فيه النفس جولان البستانى بين الأزاهير ، فهو موسوعة أدبية ، ودائرة معارف لا نظير لها فى آداب الأمم الأخرى على ما وصل اليه علمى ... هذا الى أسلوبه السلس الطلى وعباراته الخالصة من شائبة العجمة ، والى ما به من الحوادث المتنوعة : فى التاريخ ، والادب ، والمجون ، و تراجم الشعراء والأمراء والملوك والخلفاء ، فهو فى نظرى من أفضل وأمتع ما كتب فى الادب العربى .

و يعجبنى من كتاب الفرنجة الذين أعرفهم « أناتول فرانس » ذلك الكاتب الفرنسى المعروف باطلاعه الواسع الذى ملأ صوته عالم الادب ، وملأ كتبه بفلسفة الحياة ، وصور العقول الانسانية فى جميع أحوالها ، والنفوس على اختلاف نزعاتها ، وذكر فيها: العالم، والجاهل والمؤمن ، والملحد ، والصالح ، والطالح ، والرجل العفيف ، والمرأة البغى ، وعلم الاوائل والأواخر : كل ذلك فى نوع من الفكاهة العلمية ، والتهكم الادبى ، الذى هو ميزة من مزاياه ... هذا الى رقة أسلوبه ، وسبك عباراته ، و بلوغه الذروة القصوى فى الافتنان .

ولقد يكفى الاديب الجشع أن يقرأ ما كتب « اناتول فرانس » ليسد أطماعه الادبية كلها . . .

احمد ضيف